السيد الرئيس

تشارك المجموعة العربية في الدورة المستأنفة لبند الجرائم ضد الانسانية وفقاً لقرار الجمعية العامة 249/77 والمتضمن عقد اللجنة السادسة هذه الدورة بهدف تبادل الآراء الموضوعية في مشاريع المواد الواردة في تقرير لجنة القانون الدولي في دورتها الحادية والسبعون حيال "الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية"، وستعمل المجموعة مع بقية الدول الأعضاء على النقاش بانفتاح وحسن نية حول التوصيات الواردة في لجنة القانون الدولي، ولبحث إمكانية التوصل الى توافق بالآراء حيال هذه المسألة تأكيداً على أهمية التعاون بين الدول عبر الأطر القانونية اللازمة لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والحيلولة دون ارتكابها، والمعاقبة عليها.

وتعي المجموعة أنه لابد من العمل على إنفاذ القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية على اعتبارها من أخطر الجرائم الدولية، والتي يترتب على ارتكابها تبعات ومسؤولية قانونية. وأن للمجتمع الدولي مصلحة مشتركة في حماية الحقوق التي يتم انتهاكها نتيجة ارتكاب تلك الجرائم.

وتتساءل شعوب العالم اليوم، كيف لنا كمجتمع دولي أن نجتمع في قاعات الأمم المتحدة لمناقشة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتأكيد على عالميتها دون الالتفات الى ما يُرتكب من تلك الجرائم وغيرها ضد الشعب الفلسطيني على مدار 75 عاماً على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين دون مساءلة وعقاب، وهذا يعد ازدواجية وانتقائية غير مقبولة في تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية الدولية.

وعليه، تدعو المجموعة العربية الى اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته لرفض كافة أشكال الانتقائية وازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي. وتشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات وفقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي العرفي، لوقف جرائم سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الإنسانية بشكل دائم، ومحاسبته على ما يقوم به

من انتهاكات سافرة وجرائم مروعة في قطاع غزة، وحماية الشعب الفلسطيني من الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين ضده في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ومن هذه الجرائم عمليات الاستعمار والاحتلال، والتحريض على العنف ضد الشعب الفلسطيني، والتهجير القسري، والتمييز العنصري، وحرب الإبادة المرتكبة في حق المدنيين العزّل.

وحيث أن الاحتلال الإسرائيلي يرتكب المجازر ويبيد شعباً بأكمله بثقة الآمن من العقوبة، فإن المجموعة العربية تطالب المجتمع الدولي بتحميل المسؤولين عن الجرائم من الاحتلال الإسرائيلي تبعات عدوانه الغاشم، والمجازر الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك تأكيداً على مبدأ عالمية قواعد القانون الدولي.

ختاماً السيد الرئيس،

تؤكد المجموعة العربية على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. وتطبيق العقوبات الناجمة عن عدم الالتزام بهذه القوانين على جميع الجناة والمعتدين بالتساوي دون أي تمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو اللون.

شكراً السيد الرئيس.